

التجنيس من "إشاعة" إلى مرسوم خضع "للتدقيق" تقرير الأمن العام: طلبات ليس لأصحابها الحصول عليها

منذ تسربت في الاسبوع الاخير من ايار الماضي اولى معلومات عن صدور مرسوم جديد للتجنيس منحت فيه الهوية اللبنانية الى 405 اشخاص، فرضت كل الروايات والوثائق التي صدرت تباعا نفسها خبرا اول، تقدّم عداه من الملفات الاخرى التي تلاحقت احداثها على اكثر من مستوى وسرقت الاضواء الاعلامية

قبل الدخول في تفاصيل ما جرى، طويت محطة مهمة من آلية معالجة مرسوم التجنيس عندما سلم المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم السبت 23 حزيران الماضي تقريره الى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في شأن بعض من شملهم المرسوم حيال حقهم في الحصول على الجنسية او عدمه، بناء على تكليف من الرئيس، بغية التدقيق في اسماء المجنسين فردا فردا.

كانت اثرت شبهات وضجة سياسية ودستورية وقانونية استدعت تدخلا مباشرا من رئيس الجمهورية، وطلبه قبل ان يطوي تقرير اللواء ابراهيم مرحلة من المعالجات القانونية والدستورية، كانت الروايات المتتالية عن مرسوم مزعوم بدأت تتضح تباعا. سربت اولى

اللوائح المجتزأة عن الاسماء التي شملها المرسوم في 30 ايار وضمت 70 ملفا على مواقع للتواصل الاجتماعي قبل ان تتولى نشره الصحف والمواقع الالكترونية. تبين من الجدول المنشور ان غالبية الاشخاص الذين شملهم المرسوم يحملون الجنسية السورية والفلسطينية، وتوزع الباقي على جنسيات ودول مختلفة وعدد من مكتومي القيد.

تزامنا، ارتفعت نسبة المواقف المتشنجة على وقع سلسلة مواقف اطلقها قادة رويحيون ونواب وقادة سياسيون وحزبيون في اعقاب نشر مضمون الكتاب الذي وجهه رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل الى المديرية العامة لرئاسة الجمهورية طلبا الحصول على نسخة من المرسوم، استنادا الى ما قال به قانون الحق في الحصول على المعلومات ليبنى

التحقيق في اسماء طالبي الجنسية جرى بدقة وحرفية تمهيدا لاسقاط حق من لا يستحقها.



على الشيء مقتضاه. شاركه لاحقا في استغلال سياسي، استقبل رئيس الجمهورية المدير العام للأمن العام في 2 حزيران، وطلب منه الامسك بالملف والتدقيق في المرسوم من جديد، والتحقيق الافرادي في ملفات الذين بناء على هذه التطورات، منعا لاي

ما هو توصيفك للمشكلة القائمة بعدما قذفت اليكم ككرة النار؟ هل هي سياسية ام قانونية؟ هل يمكن القول انها بدأت سياسية وانتهت قانونية ام العكس صحيح؟

□ المشكلة قانونية واجرائية، ولو لم تكن كذلك لما اعيد المرسوم الينا. هذه هي صلاحيات الامن العام. كما اوضحت سابقا نحن من نعرف من يوجد في البلد ومن ليس موجودا، ونحن على تماس دائم مع الاجهزة الاجنبية. بالتالي فإننا نتبادل المعلومات حول كثير من الامور التي تخص رعايا هذه الدول الذين يأتون الى بلدنا. نحن نتبادل المعلومات الامنية التي تضيء على اوضاع الشخص الذي يستحق الجنسية او ذلك الذي لا يستحقها. داتا المعلومات الموجودة عندنا هي من تعزز مهمتنا ودورنا. المجنسون هم في النتيجة من غير اللبنانيين، وجهاز الامن العام هو من يرفع اقامة الاجانب في لبنان، ويملك المعلومات الدقيقة عن كل فرد منهم.

□ الى ما هو موجود في بنك المعلومات لديكم عن طالبي الجنسية، هل من السهل الحصول من دولهم على ما يكفي من معلومات لبت طلباتهم والتثبت من حقهم فيها ام لا؟

□ في ما خص العديد من الاسماء الموجودة في المرسوم، لدينا معلومات

التجنيس ليصير، بعد التحقق منها وتوافقها مع القوانين المرعية الاجراء، الى رفعها الى المراجع المختصة ليبنى على الشيء مقتضاه. عليه، فإن ما حصل في شأن المرسوم الاخير، ونتيجة ما رافق صدوره من مواقف نعرفها جميعها، اعيد القوس الى باربه، لأننا نحن المعنيين، اولا واخيرا. نحن الذين نملك ملفات الاشخاص. بالتالي من مسؤولياتنا ان نرفع التقارير النهائية بنتيجة دراستنا للاسماء المطروحة الى السلطة السياسية لتتخذ هي القرار النهائي. ما هو مطلوب منا كمؤسسة ان نقوم بواجباتنا كي تقوم السلطة بدورها لاحقا. لذلك نحن كلفنا المهمة من فخامة رئيس الجمهورية بعدما استشعر ان في المرسوم شوائب، وعلينا تصويب الامور ووضعها في نصابها.

□ هل هي المرة الاولى التي لم تحل فيها الاسماء باصحاب طلبات الجنسية الى الامن العام قبل صدور المرسوم؟ هل استشيرت قبل صدور مراسيم مماثلة في وقت سابق؟

□ كلا، لم تستشر المديرية هذه المرة ولا حتى في العهد السابق، ولم تُسأل رأيها في مراسيم صدرت في فترة سابقة. بالتالي فإنه لم يكن لنا اي رأي في كل من نال الجنسية سابقا. قد يكون الذين جُنِسوا في حينه ملائكة، لكن للحقيقة نحن لم نقل هل استحقوها ام لا.

هي: الانتربول الذي يتمتع بإمكانات تفوق امكاناتنا، النشرة القضائية اللبنانية التي تثبت اذا كان صاحب الاسم قد ارتكب اي عمل مخالف للقانون على الاراضي اللبنانية، شعبة المعلومات (في قوى الامن الداخلي) التي اعدت تقارير امنية واضحة ودقيقة حول كل اسم".
اضاف: "استقبلت اليوم في مكنتي (2018/6/4) اللواء عباس ابراهيم، وكان اتفاق على القيام بتدقيق رابع لمزيد من الاطمئنان حول عدم تضمن اللوائح اي اسم قد ارتكب مخالفات محلية او عربية او دولية. بالتالي، لم يعد هناك من مبرر للحديث عن مسائل امنية تشوب الاسماء".
بعد لقاء اللواء ابراهيم ووزير الداخلية صدر عن مكتب الاعلام في الامن العام



رئيس الجمهورية ميشال عون مستقبلاً المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم.

اللبنانية التي منحت بموجبه، او خلفياتهم، ومن باب الحرص على تبديد كل الهواجس من اي نوع كانت، سواء حقيقية او مصنعة، يطلب رئيس الجمهورية العماد ميشال عون من كل من يملك معلومات اكدية في شأن اي شخص مشمول بالمرسوم، ولا يستحق الجنسية اللبنانية، التوجه بمعلوماته هذه الى وزارة الداخلية - المديرية العامة للامن العام للاستثبات".
مع انطلاق التحركات في اتجاه وزارة الداخلية قال الوزير المشنوق "ان رئيس الجمهورية هو صاحب الحق الدستوري في التوقيع على مراسيم التجنيس، ولا نقاش حول تمتع فخامته بهذا الحق ام لا"، مؤكداً انه "تم التدقيق في هذه الاسماء من ثلاث جهات امنية رئيسية

اللقاء ان يزور اللواء ابراهيم وزير الداخلية نهاد المشنوق ليتسلم نسخة عن المرسوم تمهيدا لوضع تقرير ينقله الى رئيس الجمهورية، ليصير بعدها الى اتخاذ القرار المناسب، في ضوء ما يضمن المصلحة الوطنية العليا.
نقل عن اللواء ابراهيم قوله للرئيس عون "انا لست معنياً بالارقام بل بالتحقيق بكل اسم، وسأخذ وقتي في التحقيقات، وإن اضطرت سألجأ الى اجهزة الدول التي ينتمي اليها بعضهم".
في اعقاب هذا الاجتماع صدر عن مكتب الاعلام في رئاسة الجمهورية البيان الآتي:
"على الرغم من ان مرسوم التجنيس الحالي قد صدر بالطرق القانونية، ولما كانت الاشاعات قد تكاثرت في شأن استحقال بعض الاشخاص الجنسية

رئاسة الجمهورية
طلبت من اصحاب الملاحظات
ايداعها الامن العام
للاستثبات
رئيس الجمهورية صاحب
الحق الدستوري في
التوقيع على مراسيم
التجنيس



ما رأيك في الاعتبارات الامنية التي لا تمتلكها السلطة السياسية في هذا الملف؟
لهذا السبب عاد الملف الينا لدراسته، ذلك انه وفي مكان ما، شعر فخامة الرئيس ان هناك خطأ ما قد ارتكب ووجب تصحيحه. وقد ثبت ذلك من خلال ما تلقاه من اتصالات ومراجعات رافقت صدور المرسوم. عندما لمس فخامة الرئيس ان هناك شوائب احاله الى الجهاز المعني، وقد فوجئ الرئيس بأن المرسوم لم يعرض علينا قبل بته.
الامن العام هو المسؤول المباشر عن ملفي النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين. هل تشعر ان هناك اعتبارات تدفع الى منح الجنسية من دون ان يسمى ذلك توطينا؟
نحن نأخذ ملف كل شخص طالب للجنسية بمفرده وندرسه، للتأكد ما اذا كانت هناك مآخذ امنية او قانونية تحول دون الموافقة على منحه اياها. لدينا حوالي 400 الف نازح فلسطيني. اذا تم تجنيس 100 شخص لا يمكن اعتباره توطينا، واذا تم تجنيس 113 شخصاً من التابعة السورية من اصل مليون ونصف مليون نازح على ارضنا لا يمكن اعتباره توطينا.
هل تعتقد ان هذه التجربة التي مررنا فيها يمكن ان تشكل قاعدة ثابتة للتعاطي على اساسها في المستقبل وعند طرح اي مرسوم مماثل؟
اعتبر ان التجربة التي عشناها شذت عن القاعدة. العمل القانوني والاداري والاجرائي الصحيح لا يكتمل من دون المرور بالامن العام قبل صدور مرسوم التجنيس وليس بعده. وهذا ما كان يجب ان يحصل من الاساس وليس العكس، والذي يحصل الآن هو تصويب لخطأ.

الثقة التي منحت الينا توجي بالاستعداد للأخذ بملاحظاتنا. لو لم يكن ذلك واردا لما نيّطت هذه المهمة بنا. ما استطيع قوله انه وفي خلال المداولات التي اجريتها مع فخامة الرئيس لقيت كل تجاوب وكل انفتاح وكل ايجابية في هذا الموضوع.
هل تعتقد ان الغطاء السياسي اعطي اليكم بما يكفي للقيام بالمهمة؟
ما يمكنني قوله انه منذ ان وضعنا يدنا على الملف حتى الآن، لم اتلق اي مراجعة من اي من السياسيين ولأي من الاسماء. لم نَسأل الى اليوم عن اي ملف وما هو وضعه. لكن انا من يضع فخامة الرئيس في ما توافر لدي من معلومات اولا بأول، ومن وقت الى آخر. اؤكد ان ليس هناك اي ضغط او اي مراجعة سياسية في هذا الموضوع. ولذلك يمكن القول في النهاية ان الغطاء الذي نتمتع به هو قانوني اكثر مما هو سياسي. نحن نعمل تحت سقف القانون. وهو ما سيؤدي حتما الى نقل المشكلة واخراجها من بعدها السياسي القائم وما يواكبه من سجل الى ابعادها القانونية.
هل تعتقد ان الوقت كان مناسباً لاصدار مرسوم التجنيس في ظل ترددات ازمة النزوح السوري والوجود الفلسطيني؟ وهل ان لبنان كان جاهزاً لمثل هذا الملف؟
هناك الكثير ممن وردت اسماؤهم في المرسوم قد تقدموا بطلبات للحصول على الجنسية منذ سنوات والامثلة عدة. موضوع التجنيس ليس موسمياً، وليس له وقت ولا يحدد مهل زمنية. هذا قرار سياسي تتخذه السلطة السياسية في ضوء معطيات وموجبات محددة تتخذ على اساسها القرارات بمنحها او عدمه بمرسوم قد يصدر في اي وقت.



اللواء ابراهيم: رئيس الجمهورية فوجيء بعدم عرض المرسوم علينا قبل بته.

كافية عنهم. اما بالنسبة الى القسم الآخر، فهم من بلدان تجمعنا بها علاقات جيدة. نحن على تواصل مع المعنيين في هذا الشأن. في كل الحالات فان مهمتنا في النهاية ان نقدم الى السلطة السياسية ما نملك، وما يمكن ان نمتلكه من معلومات عن هؤلاء الاشخاص ليبنى على الشيء مقتضاه من قرارات. القرار النهائي ليس لنا.
ما هي المعايير التي اعتمدت لبت المهمة التي كلفتم بها، وتلك التي تحكم دور الامن العام عند مراجعة هذه الاسماء وتصحيح المرسوم؟
قبل الحديث عن المعايير، اود الإشارة الى انني شكلت منذ اللحظة الاولى لتسلمنا نص المرسوم وتكليفنا مهمة المراجعة، ثمانية فرق عمل تضم كل واحدة منها ثلاثة ضباط، ووزعنا المهمات عليهم بغية البت السريع للاسماء الواردة فيه كل بمفرده. لتسهيل العمل تم الربط بين فرق العمل والمسؤولين في دائرة المحفوظات الامنية في المديرية التي تمتلك المعلومات عن كل الاجانب، بما فيها حركة دخولهم وخروجهم من لبنان بهدف التثبت من سلامتها، كما بالنسبة الى الاطلاع على حركة كل منهم ومحتوى سجلاتهم الامنية والقضائية وما اذا كانت هناك ملاحظات محلية او دولية في حقهم بما فيها من دعاوى جزائية او مالية تحول دون منحهم الجنسية او العكس. على هذه الاسس ووفق هذه المعايير جرت الامور.
هل يملك الامن العام الحق في ان يقرر من يستحق الجنسية من عدمه؟
لا، نحن الى جانب التقارير التي نضعها، يمكننا ان نرفع توصيات واقتراحات بالموافقة على منح الجنسية او عدمه قياساً على توافق مضمون ملفاتهم مع القوانين المرعية الاجراء، وعلى السلطة السياسية ان تقرر. لا نعتقد ان السلطة السياسية ستتجاهل اقتراحاتنا. ذلك ان



NICOLAS MORHEJ
— Since 1947 —



أسعار خاصة لعسكريي الأمن العام

Jdeideh: Main Branch - 01 875444
Hazmieh: City Center - 01 283851
Chouefat: The Spot - 05 815122
Dora: City Mall - 01 897848

ROVINA
SWISS MADE

www.rovina.com



اجتماع وزير الداخلية نهاد المشنوق باللواء ابراهيم.

يوضع في تصرف رئيس الجمهورية ووزير الداخلية ليعنى على مضمونه ما يمكن ان يتخذ من قرار. في اعقاب اللقاء اكد الوزير المشنوق ان "اللواء ابراهيم قام بواجباته في موضوع التجنيس، وسنطلع على ما قام به وسنقرأ الملاحظات وطبيعة الشبهات او الاتهامات في حق بعض الاسماء الواردة في المرسوم التي درسها الامن العام، لنبنى على الشيء مقتضاه، ولا مفاجآت في هذا المعنى". ولفت الى ان "هناك نوعين من الناس الذين شملهم المرسوم: بعضهم مستحقون للجنسية اللبنانية، ومن سيكونون مكسبا للبنان ولديهم امكانيات مالية كبرى ومنحهم الجنسية يسهل عليهم الاستثمار في لبنان. لنتنظر تقرير الامن العام في شأن التدقيق في الاسماء والقرار يبقى لدى رئيس الجمهورية وما يقرره ننفذه. لنقرأ التقرير اولاً". اما اللواء ابراهيم فاكد بعد الاجتماع ان "كل شيء جيد، وسارفع نسخة من مرسوم التجنيس الى رئيس الجمهورية، ونسخة اخرى الى الوزير المشنوق".

لترجمته، ووضعه موضع التنفيذ، منعا لاي التباس يمكن ان يؤدي اليه بالنسبة الى من لا يستحق هذه الجنسية في انتظار ان ينجز الامن العام مهمة التدقيق في مضمونه والاسماء فردا فردا، في اشراف اللواء ابراهيم الذي تعهد لكل من رئيس الجمهورية ووزير الداخلية انجازها في افضل الظروف واسرع وقت ممكن. لهذه الغاية، شكل اللواء ابراهيم فور تسلمه المهمة ثمانية فرق تحقيق، يضم كل فريق ثلاثة ضباط، مهمتهم العودة الى الملفات الشخصية المتوافرة لدى المديرية عن كل اسم ورد في المرسوم. بوشرت عمليات استقصاء المعلومات الدقيقة تمهيدا لوضع التقرير النهائي الذي سيرفع الى المراجع المختصة. قبل ان تنتهي مهمة الفرق المكلفة الاستقصاء وجمع المعلومات، التقى اللواء ابراهيم في 20 حزيران وزير الداخلية واطلعه على ما انجز، وما آلت اليه النتائج، سعيا الى تنظيم تقرير يجمع المعلومات الخاصة بالملفات الشخصية لكل طالب جنسية لا يرقى اليه شك،

في اليوم التالي (5 حزيران 2018) بيان طلبت فيه المديرية العامة للامن العام من المواطنين ابلاغها عن اي معطيات او معلومات يمتلكونها حول الاسماء الواردة فيه اعتبارا من يوم الخميس الواقع فيه 2018/6/7 لاجراء اللازم في شأنها. استكمالا لهذه الاجراءات، نشرت الجريدة الرسمية في 7 حزيران المرسوم الذي حمل الرقم 2942. جاءت هذه الخطوة، على رغم عدم الزامية نشر مثل هذا المرسوم في الجريدة الرسمية او في اي وسيلة نشر اخرى، بناء على طلب رئيس الجمهورية الذي ابلغه الى كل من وزير الداخلية واللواء ابراهيم بالطريقة التي يرونها مناسبة واعتماد الشفافية واطلاع الرأي العام على مضمونه، بعدما تزايدت الاصوات والمواقف التي تطالبه بذلك. على وقع التحضيرات التي اطلقتها المديرية العامة للامن العام للتدقيق في الاسماء، وبدايات الحديث عن وجود اسماء لا تستحق الجنسية، تم تجميد المرسوم في المديرية العامة للاحوال الشخصية صاحبة الصفة القانونية